### خيانة الأمانة هي الأعلى

# أكثر من 7 مليارات خسائر جرائم عام 2009م

■ تسببت الجرائم المختلفة التي وقعت العام الماضي بخسائر مادية كبيرة قدرت بـ ٧ مليارات و٦٤٣ مليونا و٥٤٢ الفا و٢٤٣ ريالاً.

وأوضح التقرير الأمني السنوي أن الجرائم الواقعة على الأموال احتلت المرتبة الأولى بمبلغ ٦,٦٠٧,٩١٠,١٠٥ ريالاً لتليها الجرائم الواقعة على الأشخاص والأسرة بمبلغ ٦٣٠,٩٧٨,٠٠٠ ريالا ،واحتلت جرائم الخطر العام المرتبة الثالثة بمبلغ ١٦٨,٤٦٥,٣٠٠ ريالا ، فيما احتلت جرائم العلانية والنشر المرتبة الأخيرة بمبلغ ١١٦,٠٠٠ ريال فقط . وسجلت جريمة خيانة الأمانة أعلى الخسائر المادية ، حيث بلغت الاضرار الناجمة عنها ١,٣٤٠,٤٤٧,١٢٠ ريالا ، تليها جريمة الاحتيال حيث بلغت خسائرها ١,١٨٨,٢٩٨,٠٧٦ ريالا ، وجاءت جريمة سرقة المنازل في المرتبة الثالثة بـ ٧٠٧,٩٢٤,٧٩٢ ريالا . واحتلت أمانة العاصمة المرتبة الأولى من حيث الخسائر التي تسببت بها الجريمة العام الماضي ، فيما احتلت ريمة المرتبة الأخيرة .□

### إلغاء التسهيلات خطوة أولى لمكافحة تهريب المشتقات النفطية

# توجه حكومي لإعادة النظر في آلية توزيع الديزل

▹أكدت مصادر مطلعة أن قرار مجلس الوزراء الخاص بإلغاء كافة التسهيلات الممنوحة للقطاعين العام والخاص من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية في مجال بيع المشتقات النفطية إلى السوق المحلية والتعامل مع القطاعين بالبيع نقداً، يأتي في إطار تنفيذ الأولوية الثالثة من الأولويات العشر للحكومة للعامين ٢٠١٠ و٢٠١١.

▹كتب/ جمال مجاهد

وأشارت المصادر لـ "الميثاق" إلى أن الأولوية الثالثة تتضمّن خفض فاتورة دعم المشتقات النفطية عن طريق التوسّع في توليد الطاقة الكهربائية بالغاز وتخفيض كلفة شراء المشتقات النفطية كمرحلة أولى مع الأخذ بالاعتبار مخزون البلد من الغاز الطبيعي واحتياجات قيام الصناعات البتروكيماوية وغيرها المبنية على استهلاك الغاز، وكذا إستراتيجية الكهرباء، وتنفيذ آليات كفؤة وشفافة لعملية شراء المشتقات النفطية من الخارج تمكّن من تحقيق وفورات في كلفة الشراء وتفرّغ مصافي عدن لإنتاج المشتقات النفطية.

وكشفت المصادر عن نية الحكومة فصل نشاط الاستيراد للمشتقات النفطية وتخصيص شركة مصافي عدن لتكرير النفط الخام فقط مقابل أجور تكرير يتم تحديدها وفق أسس معيارية دقيقة وتقوم بتسليم الناتج من المشتقات النفطية إلى المؤسسة اليمنية للنفط والغاز بحيث تقوم بتغطية احتياجات السوق وتصدير الفائض عبر اللجنة الوزارية المختصة بتسويق النفط الخام التي سيتم تكليفها بشراء واستيراد المشتقات النفطية من الخارج لتغطية العجز في السوق المحلية، وسيتم إصدار لائحة لتنظيم استيراد المشتقات النفطية.

وقالت المصادر إنه سيتم بيع مادتي الديزل والمازوت للمؤسسة العامة للكهرباء بالأسعار الرسمية المحدّدة من الحكومة ودعم المؤسسة بمبالغ مالية ضمن موازنتها على أن يتم تحديد قدرة كل محطة على حدة في توليد الطاقة الكهربائية والاحتياج الفعلي لها من مادة الديزل أو المازوت وفقاً للمعايير الدولية وما تنتجه من الطاقة الكهربائية، مع إصدار قرار من مجلس الوزراء يلزم شركة النفط بتحصيل قيمة مسحوبات مؤسسة الكهرباء من المادتين أولاً بأول وعدم السماح الشركات النفطية الأجنبية العاملة في اليمن من المشتقات النفطية أولاً بأول دون الوسطاء وبالأسعار العالمية، ومعالجة أي اختلالات قد تنشأ عن ذلك.

## تزويد الشركات النفطية الأجنبية بالمشتقات النفطية بالأسعار العالمية

## القضاء على التلاعب.. وبيع الغاز المنزلي بالآجل

## تحصيل قيمة الديزل والمازوت أولاً بأول من الكهرباء

بتراكم أية مديونية على الكهرباء.

وأشارت المصادر إلى أنه سيتم تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تخفيض المخصّصات وإعادة النظر في آلية التوزيع لمادة الديزل من خلال تكليف وزير النفط باتّخاذ إجراءات تلزم شركة النفط بتموين كافة المرافق الحكومية بمادة الديزل مباشرة دون الوكلاء والوسطاء، وتأمين احتياجات

ويَنص هذا القرار أيضاً على إعادة النظر في آلية التوزيع الحالية لمادة الديزل من قبل وزارة النفط لمادة الديزل، وتحديد حصص لكل محافظة بناءً على دراسة واقع الاستهلاك وخارطة التوزيع الجغرافي والقطاعي، وحصر التوجيهات والتوصيات المخالفة لهذا القرار ورفعها لمجلس الوزراء للنظر فيها واتّخاذ اللازم بشأنها.

مخزون إستراتيجي

كما سيتم تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تكوين المخزون الإستراتيجي من المشتقات النفطية للبلاد، والذي يقضي البحث عن بدائل أخرى للخزن بما فيها استرجاع شركة النفط اليمنية المخازن المؤجرة بعد انتهاء فترة العقد ولا يتم التجديد للعقد إلا بموافقة مجلس الوزراء.

ونوّهت المصادر الحكومية إلى أنه سيجري متابعة مستوى تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٠٨ واتّخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال ما لم يتم تنفيذه، والذي ينص على إنشاء مخزون تشغيلي احتياطي لشركة النفط من خلال توفير احتياطي من مادة الديزل "٧٠ ألف طن متري" ومن البنزين "٥٠ ألف طن متري".

ومن بين القرارات الحكومية التي سيتم تفعيلها قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٥ لسنة ٢٠٠٦ بشأن الموافقة على الإجراءات والتدابير لمكافحة تهريب المشتقات النفطية، والذي ينص على إعادة دراسة مسحوبات الكهرباء من مادة الديزل على أسس واقعية تتناسب وحجم الاستهلاك الفعلي لمحطات الكهرباء، وعدم إقامة محطات كهرباء جديدة تعتمد على الديزل أو التوسّع في إقامة المحطات المعتمدة على الديزل. وفي هذا الإطار تعتزم الحكومة إصدار قانون لمكافحة تهريب المشتقات النفطية.

وكانت الحكومة قد قامت بتحرير أسعار مادة الديزل المباع لمصانع الإسمنت والحديد والشركات النفطية والأجنبية، كما أجرت إصلاحات سعرية على مادة الديزل المباع للمنشآت التجارية والاقتصادية التي تستهلك ٥ آلاف لتر فأكثر في اليوم بسعر ٧٠ ريالاً للتر، وخصّصت منتجات مصفاة مأرب من مادة المازوت للمحطة الكهربائية بحزيز.

إلى ذلك ناقش مجلس الوزراء مؤخراً برئاسة الدكتور علي محمد مجوّر رئيس المجلس مذكرة وزير النفط بشأن التسهيلات الممنوحة للقطاعين العام والخاص وأثرها السلبي على المركز المالي لشركة توزيع المنتجات النفطية، ومن ذلك تراكم المديونية على القطاعين العام والخاص ووصولها إلى ٣٠ مليار ريال. وخولّ المجلس شركة توزيع المنتجات النفطية وقف التموين لتلك الجهات في حالة عدم التزامها بالقرار، على أن تقوم الشركة بتحصيل المديونية السابقة لدى الوكلاء والمتعهدين، ووقف البيع عن أي متخلّف عن السداد الفوري. كما وجّه مجلس الوزراء إلغاء أية اتفاقيات أو إجراءات أو توجيهات تتعارض مع آلية تنفيذ هذا القرار وعدم التعامل مع أية استثناءات جديدة.□

# احتفال بهيج بانضمام اليمن لهيئة التقييس الخليجية

▹أكد وزير الصناعة والتجارة أن الحكومة وفي إطار تطبيق برنامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية وجهت بضرورة اندماج اليمن ضمن محيطها الإقليمي لما يمثله من استقرار سياسي واقتصادي وأمني لدول المنطقة عموماً في ظل التحديات التي تفرضها سياسة العولمة.

▹كتب/ المحرر الاقتصادي

□ المتوكل

□ العبدالله

□ البشة

## المتوكل: سنستكمل هذا العام عملية انضمامها إلى منظمة التجارة

## العبد الله: انضمام اليمن إلى هيئة التقييس يعطي مسيرة التعاون قوة دفع مضافة

## البشة: انضمام اليمن سيخلق منافسة جادة

وقال المتوكل في افتتاح ورشتي العمل حول "المصادقة على شهادة المطابقة للسيارات والإطارات" و"المنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة".

إن حتمية العولمة توجب علينا الانضواء ضمن تكتّل إقليمي وتوحيد الجهود والمواقف حماية لمصالحنا في المنطقة.

موضحاً أن المواصفات القياسية واللوائح الفنية هي الدستور الحاكم للتبادل التجاري بين دول العالم والعنصر الرئيسي الذي يحدّد جودة السلع والمنتجات المتداولة بين عامة المستهلكين وبما يساهم في تعميق قدرتها التنافسية والحماية من الغش والخداع وأيضاً إرشاد الصناعيين والتجار المستوردين لتجنّب المحظور.

وقال إن انضمام اليمن إلى هيئة التقييس الخليجية يمثّل إحدى اللبنات والخطوات التي تنتهجها الحكومة، خصوصاً وأنها عازمة على تحقيق استكمال عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلال العام الجاري، وأن التقدم الذي أحرزته في المفاوضات الأخيرة في جنيف وتحقيق مكاسب جيدة لليمن تخدم الهدف الإستراتيجي الذي تسعى للحصول عليه وفي دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي".

من جانبه قال الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور أنور العبد الله إن انضمام اليمن سيكون دعماً إضافياً لمسيرة التعاون الخيّرة في مجال التقييس والأنشطة المرتبطة به، وسيعطي هذه المسيرة بعداً جديداً وزخماً كبيراً وقوة دافعة وقيمة مضافة تساعد على تحقيق رسالة الهيئة وأهدافها الإستراتيجية بشكل أكثر فاعلية وبخطى أسرع وأكبر.

وأكّد العبد الله أن الهيئة اليمنية أصبحت جزءاً لا يتجزّأ مما حقّقته الهيئة الخليجية سابقاً من إنجازات، أو تعمل على تنفيذه حالياً، وهي شريك فيما أصدرته الهيئة من مواصفات قياسية ولوائح فنية خليجية يفوق عددها الخمس آلاف وثيقة.

فيما أوضح مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات المهندس أحمد البشة أن انضمام اليمن ممثلة بالهيئة إلى هيئة التقييس الخليجية سيساهم في تعزيز حماية المستهلك وتنمية المسيرة الاقتصادية لليمن ودول المنطقة وسيعزّز من اقتصادياتها وفتح أسواق جديدة لبلداننا وخلق منافسة جادة كما يدعم المنتجات الوطنية ويمنحها فرصة للتسويق العالمي.□

# 150 مليون دولار لمشروع إدارة مياه حوض صنعاء

▹"الميثاق"- خاص

▹تنفّذ وزارة المياه مشروعاً لإدارة مياه حوض صنعاء حتى عام ٢٠٢٠ عبر برنامج إقراضي طويل المدى قيمته ١٥٠ مليون دولار.. ونظمت الوزارة ومشروع إدارة مياه حوض صنعاء أخيراً "المعرض المصوّر لإنجازات المشروع" خلال المرحلة التي بدأت عام ٢٠٠٤ وتنتهي في منتصف عام ٢٠١٠.

ويتكوّن المشروع الذي يواجه الواقع الحرج للأزمة المائية وخطورة تدهور الوضع المائي في حوض صنعاء من ثلاث مراحل مدة كل مرحلة خمس سنوات.

وقال مدير عام المشروع المهندس صالح عبد الله الضبي إن المشروع يهدف إلى التخفيف من الأزمة المائية وإطالة عمر الحوض الجوفي من خلال إدارة المياه عبر مكوّناته الفنية الخمسة "إدارة الطلب على المياه وتحسين كفاءة الري، وعرض المياه وتحسين تغذية الخزانات الجوفية، والبناء المؤسسي وتطوير القدرات، والتوعية الإعلامية، وإدارة المشروع".

موضحاً أن حوض صنعاء الذي تبلغ مساحته ٣٢٠٠ كيلو متراً مربّعاً ويقطن فيه ٢,٣ مليون نسمة يعتبر أحد الأحواض المائية الحرجة التي تتعرّض مياهها للاستنزاف الجائر وتمثّل نسبة الاستهلاك فيه حوالي ٨٠٪ أي ما يعادل ٢١٤ مليون متر مكعّب سنوياً تستخدم لري مساحة ٢٤ ألف هكتار منها ٤٧٪ قات و٣٥٪ عنب و ١٦٪ خضروات و٢٪ فواكه.

وبالتالي فإن المشروع لا يتجّه نحو دعم القات ولكن لا يستطيع تجاهله كونه يمثّل مشكلة اجتماعية تتّصف بالتعقيد، ولهذا السبب فإن المشروع يستهدف في مرحلته الأولى ري أربعة آلاف هكتار منها ١٦١٠ هكتارات ري حديث "تنقيط، فقاعي وإعادة تأهيل شبكات النقل والتوزيع.

ولفت إلى أن المشروع "حقّق نجاحاً ملموساً في نشر هذه التقنيات وتخفيض تكاليف مستلزمات الإنتاج ورفع الإنتاجية من وحدة المساحة إضافة إلى توفير كميات كبيرة من مياه الري، وعلى الرغم من ذلك فإن المشروع لم يستطع مواجهة الطلبات المتزايدة من شبكات الري الحديثة". من جانبه أكد الخبير في مجال المياه في البنك الدولي يوشي كوباياشي على أهمية عقد مؤتمر وطني للمياه في اليمن بمشاركة جميع الوزارات والجهات المعنية والمنظمات والدول المانحة، لوضع حلول عاجلة لمشكلة المياه في اليمن. وقال إن دعم البنك الدولي لقطاع المياه في بلادنا يعتمد على مدى نجاح مشروع حوض صنعاء في تحقيق أهدافه.

مشيراً إلى أن الحل الأمثل يكمن في الحفاظ على المياه الجوفية وترشيد الاستهلاك والحد من الحفر العشوائي للآبار، نظراً إلى ارتفاع تكلفة المياه المحلاّة التي يتراوح سعر المتر المكعّب الواحد منها بين ٥- ٨ دولارات.

وتتمثّل مشكلة حوض صنعاء في استنزاف المياه الجوفية بمعدل ٢٨٠ مليون متر مكعّب سنوياً بزيادة تفوق معدل التغذية بنحو ١٨٠ مليون متر مكعّب سنوياً، مسبّباً بذلك هبوط حاد لمستوى مناسيب المياه مما نجم عنه تجاوز أعماق العديد من الآبار ٧٠٠ متر وخصوصاً في المناطق الواقعة جنوب الحوض الأمر الذي زاد من كلفة استخراج المياه وانخفاض العائد الاقتصادي للإنتاج الزراعي.□

### ذهب ضحيتها عشرة قتلى وعدد من المنازل

# حرب ثأر ضارية بين آل الناصري وآل مسعود برداع

■ علمت «الميثاق» أن أربعة بيوت لآل الناصري بمديرية العرش بمنطقة رداع محافظة البيضاء احرقت وتصاعدت ألسنة الدخان في السماء وذلك بسبب الحرب القبلية الدائرة بين آل الناصري وآل مسعود.

وأوضحت المصادر ان هناك وساطات قبلية تسعى لإيقاف اطلاق قذائف الآربي جي في الحرب لما سببته من خراب ودمار للبيوت والممتلكات في ظل الصمت المريب للجهات المختصة.

وسقط حتى الآن- في التصارع القبلي الدائر بين الطرفين- عشرة قتلى من الجانبين بالإضافة الى عشرات الجرحى، فضلاً عن الخسائر في المنازل والمعدات والأراضي والمواشي.

وكما أوضحت المصادر أن الحملة العسكرية التي تحركت لوقف الحرب الدائرة بين آل الناصري وآل مسعود لازالت متوقفة بضواحي رداع على بعد كيلومتر من ارض الحرب التي مازالت رحاها دائرة في انتظار التدخل من أية جهة لايقافها في ظل تفرج السلطات المحلية والأمنية للموقف.□

# السيول تودي بحياة شخصين في المهرة

■ أودت السيول التي تدفقت على وديان محافظة المهرة بحياة شخصين الأول يدعى (حسين هادي سعيد هيكل اللومي) من سكان محافظة عمران جرفته السيول من وادي قات إلى مدينة الغيظة.

أما الشخص الثاني ويدعى (عبدالعزيز محمد مقبل حمود) وهو من أهالي محافظة تعز فقد تم العثور على جثته في أحد أودية مديرية الغيظة.□

# ضبط 200 كيلو جرام حشيش بحضرموت

■ ضبطت دورية تابعة لشرطة خفر السواحل بمدينة حضرموت ٢٠٠ كيلو جرام من الحشيش كانت معبأة بـ١٠ شوالات على متن سيارة هايلوكس.

وأوضحت الأجهزة الامنية أن دورية خفر السواحل قامت بمطاردة السيارة بعد تلقيها معلومات مؤكدة أنها تحمل كمية من المخدرات جرى تهريبها عبر البحر.

مشيرة إلى أن السائق تمكن من الفرار أثناء عملية المطاردة تاركاً السيارة مع حمولتها من المخدرات في عرض الطريق.

هذا وقد قامت الأجهزة الامنية بالتحفظ على السيارة مع المضبوطات من المخدرات وفتحت تحقيقاً في القضية لكشف الأطراف المتورطة فيها.□

### ناشد رئيس الجمهورية بمساعدته..

# أحد القيادات المؤتمرية بالحديدة يعاني من فشل كلوي

■ ناشد الأخ محمد المعلم سرين قيادة المؤتمر الشعبي العام وعلى رأسها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بإنقاذ حياته ومساعدته بقيمة العلاج باهظ الثمن بعد أن انقلب حاله وأصبح يعاني من ظروف مالية صعبة..

الشيخ محمد المعلم سرين كان أحد مؤسسي المؤتمر بمحافظة الحديدة كما تؤكد ذلك الوثائق والرسائل التي وصلت إلى «الميثاق»، وكان أحد أنشط الجمعيات الخيرية بالمحافظة «جمعية أبي ذر الغفاري» بمدينة باجل، لكن حالته ساءت بعد تعرضه لفشل كلوي، وفقاً لتقرير طبي من أحد مستشفيات المحافظة وهو الآن يتلقى العلاج بصعوبة في مراكز الحكومة، بينما حالته تسوء يوماً بعد آخر مما يستدعي السفر به خارج البلاد لتلقي العلاج أو لتوفير الرعاية الصحية له في أحد المستشفيات داخل الوطن..

وهو ما لم يتمكن منه بعد أن تدهورت أوضاعه المالية باحثاً عن منفذ.

وطبقاً للملف الذي بين أيدينا فإن هناك رسائل وشهادات لا حصر لها وإشادات أيضاً بتفاعل واسهامات هذا الشخص على المستوى الوطني أو على المستوى التنظيمي.. لكن لا أثر لها.. ولم تشفع له حتى بجلسة غسيل واحدة في أحد المستشفيات.. ولعل أبرزها رسالة من الأمين العام المساعد رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي، وأيضاً محافظ الحديدة وكذا الاخ احمد الزهيري رئيس الدائرة التنظيمية.

وهو بهذا قد توجه إلى فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام ويناشده بإنقاذه ومساعدته والتوجيه بمعالجته.□